والنسب والاضافات ثم هذا الكلام هل اتصف في الازل بكونه
امرا ونهيا وسائر خطاب ام بعد وجود المخاطبين قال
الشهرستاني في المسئلة قد ذهب شيخنا الكلابي عبد الله
ابن سعيد الى ان الكلام لا يتصف بالامر وما معه من النهي والخبر
والاستخبار الا فيما لا يزال عند وجود المخاطبين واستجماعهم
شرائط التكليف فاذا ابدع الله العباد وافهم كلاما على مقتضى
امرا ونهيا وموجب خبرا نصف عند ذلك بهذه الاحكام
فهي عندنا من صفات الافعال بمثابة اتصاف البارئ بما
لا يزال بكونه خالقا رازقا فالنوع نفسه كلام لنفسه امر
ونهي وخبر وخطاب وتكليم لا لنفسه بل بالنسبة الى المخاطب
وحال تعلقه وربما يتصف كلامه في الازل بكونه خبرا لانا
لو لم نصفه بذلك خرج الكلام عن اقسامه ولان الخبر لا
يستدعي مخاطبا بل الرب سبحانه يخبر لم يزل عن ذاته
وعن صفاته وافعاله عما سيكون منها وعما سيكلف عباده
بالاوامر والنواهي وعلى هذا فلا اشكال في المسئلة وعند
ابي الحسن الاشعري رضي الله عنه كلام تعالى لم يزل يتصف
بكونه امرا ونهيا وخبرا واستخبارا والمعدوم على اصله
مامور بالامر الازلي على تقدير الوجود قالت المعتزلة كون
الكلام امرا لبيا كما اثبتم ان كان في الازل امرا ونهيا وخبرا و
استخبارا فهو محال لان من شرط الامر ان يصادف مامورا ولم
يكن مامورا في الازل حتى يبحث على امره او يوجه عن امره ويستحيل
كون المعاصي مامورا حال عدمه ولان الكلام مع نفسه وندا
شخص لا وجود له فما محل ما ينسب الى الحكيم ولان الخطاب مع
موسى غير الخطاب مع المصطفى صلى الله عليهما وسلم ومنهاج الكلامين
مع الرسولين يختلف ويستحيل ان يكون معنى واحدا هو في
نفسه كلام مع شخص على معان ومنهاج وكلام مع شخصا خر
على منهاج ومعان اخر ثم يكون الكلامان شيئا واحدا ومعنى
واحدا ولان الخبر ينافي الامتين واحالهما مختلفان لاختلاف
حال الامتين كيف يتصور ان تكون حالتان مختلفتان يخبر

عنهما

عنهما بخبر واحد وكيف يكون الخبر امرا ونهيا ووعدا ووعيدا
فانكم لو حكمتم ان الكلام واحد فقد فهتم الاقسام فلا يعقل
كلام الا وان يكون لاقسام اما امرا ونهيا او خبرا واستخبارا
وردكم الكلام الى اوصاف واعتبارات تارة والى تعبيرات
وعبارات تارة اخرى غير سديد اما الاعتبارات العقلية فباطلة
لان المعقول من الاقسام الكلام ذوات مختلفة وحقايق متمايزة
فان القصة التي جرت ليوسف عليه السلام واخوته غير
ما جرى لادم ونوح وابراهيم وموسى عليهم الصلاة و
السلام فالخبر عما جرى في حق شخص يكون عين الخبر
الذي جرى في حق شخص اخر والاوامر والنواهي التي
توجهت على قوم في دور بني مخصوص غير الاوامر التي توجهت
على قوم اخرين في دور اخر وكيف يمكنكم القول باتحاد
الاخبار كلها على اختلافها في خبر واحد والقول باتحاد الا
وامر كلها على تفاوتها في امر واحد ثم كيف يمكنكم الجمع بين معنى
الخبر عما كان او سيكون من غير اقتضاء وطلب وبين معنى الامر
الذي هو اقتضاء وطلب الامر لم يكن حتى يكون فليس في الخبر
حكم واقتضاء وليس في الامر خبر وانباء وبين النوعين فرق
ظاهر فكيف يجوز القول باتحادهما نعم هما يتحدان في حقيقة
الكلامية لكنهما يختلفان بالنوعية كالحيوانية والانسانية و
العرضية واللونية فمن رد الكلام بانواعه واقسامه الى الخبر
فقد ابطل معنى الخبر وعطل القصص ومن المعلوم ان النوعين
موجودات في نفس الكلام بذكره ان في الكتب الالهية والمامن
رد الاختلاف فيها والكثرة الى العبارة فقط بعد التحقيق
فان العبارات ان طابقت المعاني خبرا عن خبر وامرا بما مور
ونهيا عن منهي وقد تعددت المعاني بتعدد العبارات وان لم
تطابق فليست هي بعبارة عنها وانما هي عبارة لا معبر لها
وذلك كلام المجانين واما استدراجهم الى مثل الروحاني
بالجسماني وتشكل الملك بتشكل البشر وظهور المعنى
بالعبارة فذلك في اسماعنا يشبه طامات وكلمات فارغة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)